



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين لثورة الملا والشعب

بصنعة، 30 جمادى الأولى 1422هـ الموافق 22 غشت 2001م

في ما يلي النص الكامل للخضاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين لثورة الملا والشعب:

"العمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

إن قلوبنا لذكرى ثورة الملا والشعب، وعيد الشباب، ليجعلنا نستحضر بكل خشوع وإجلال، الجهاد الوصفي والملحمة الخالدة لثورة الملا أفاعلا عن حرية شعبه، وثورته الشعب فداء لملكه، جندا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، صيب الله ثراه.

كما إن إحياءنا لهذه الذكرى يجعلنا نستشعر بكل اعتزاز وإكبار، مواصلة والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، للجهاد الأكبر، بتشبيكه للدولة العصرية للقانون والمؤسسات في إصرار الملكية الدستورية الديمقراطية، التي حرص على أن تكون اجتماعية، وتوفيرة للبنيات الأساسية للتنمية.

وقد آيينا على أنفسنا منذ قلنا الله عز وجل، أمانة قيادتنا، السير على النهج القويم لجندا ووالدنا المنعمين، في إعلاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية المكانة السامية للجهاد الأكبر، مولين فائق اهتمامنا للتنمية البشرية، جاعلين منها أساس وغاية مذهبنا في الحكم.

وامتلهاما من قلوبنا لهاتين المناسبتين وقيمهما التي قننا على التضامن والالتزام بأداء الأمانة والمسؤولية والإقدام، في قيادتنا للجهاد الأكبر الاقتصادي والاجتماعي، الذي يبتل فيه التصدي لكل مظاهر العجز الاجتماعي مكانة الصدارة، فقد ارتأينا أن نجعل من احتفاننا بهما، في هذه السنة، فرصة لمشاهدة الانشغال العميق والتفكير الجدي في ممارسة أحد قبليات العجز الاجتماعي الصارخة، المتمثلة في السكن.



غير اللائق، الذي عايننا مظاهره المتخلفة خلال تفقدنا الميداني، على امتداد السنتين الماضيتين، لأحوال
رعايانا الأوفياء في مختلف ربوع مملكتنا، شمالا وجنوبا، وشرقا وغربا.

لقد بكل والدنا المنعم نور الله ضريحه، جهودا موصولة، وأولى عناية فائقة للإسكان والتجهيز والتعمير،
حتى أن التاريخ يذكره بالملء الباني. كما أن وارت سره، خديما الأول، لم يفتأ يولي السكن الاجتماعي
الأولوية القصوى في السياسات الوصية، سواء من خلال مشاريع الحولة والمؤسسات التابعة لها، أو عن طريق
جعل تمويل السكن الاجتماعي اللائق، يتصدر برامج صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،
أو بتشجيع مبادرات القطاع الخاص والجمعيات المدنية في هذا المجال.

يبدأ أن الصانع المعقد لإشكاليته المتعددة الأبعاد، وما يتصلبه من وسائل هائلة، وعدم تحمل الأعباء
المكلفة بمحاربه مسؤوليتها كاملة في هذا الشأن، جعل مشكل السكن غير اللائق يتفاقم بحيث إن ما
يقرب من سبع مائة وسبعين ألف عائلة أري ما يزيد عن أربعة ملايين نسمة، تقيم بالسكن الصفيحي والعشوائى.
وعلى سبيل المثال، فإن العمور الساحلي الممتد من مدينة القنيطرة إلى مدينة أسفي يستقصب حوالي خمسين
بالمائة من مجموع مدن الصفيح على الصعيد الوصى.

أما في ما يخص السكن العشوائى، فإن أزيد من ثلثيه يتمركز بمدن ولايات صنجة وتوان وأكادير والرباط -
سلا ووجدة. وإغا ما استمر ارتفاع وتيرة السكن غير اللائق بنحو أربعين ألف وحدة سكنية في كل سنة، أرى
بنسبة أربعين في المائة مما يبنى على الصعيد الوصى، فإن من شأن ذلك أن يندرج بأشد العواقب على توازن
نسيجنا الاجتماعي وسلامة بيئتنا، ويعيق كل الجهود التنموية التي تقوم بها السلطات العمومية، وصندوق
الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من أجل تأهيل مدننا وقرانا، لاستقبال الاستثمار المنتج،
خاصة في المجال السياحي الذي يوليه أهمية خاصة، والذي تعدد جمالية العمران أحد معجزاته.

وكي لا يشكل ما نقوم به من توسيع لاختصاصات الجماعات العمالية، وما ينتج عنه من استحقاقات
انتخابية، حقل خصب لا تنتشر خصير لهذه الظاهرة، فإن من الواجب التصديق الصارم للقانون، كي لا
يتم تعريف تلك الاختصاصات، وتحويل تلك الاستحقاقات إلى أداة زبونية وانتخابية، يجلب الأصوات،
بمنح رخص غير قانونية، أو بالتشجيع الضمني للسكن غير اللائق.

وفي نفس سياق توجيهاتنا، المعلن عنها إثر تعييننا لجموعة من الولاة الجدد، فإن المنتخبين المسؤولين في
الجماعات العمالية، مهالون هم كذلك بحسن تصديق القانون، في مجال مباربة السكن غير اللائق، والتحلل



بروح المبادرة والواقعية، بالإسراع في مواجهته عوض الخضوع لإكراهاته، ووضع حد نهائي لتفانون عددا من الجماعات المحلية، وأجهزة الوصاية عليها، في القيام بتحمل مسؤوليتها كاملة في هذا المجال، وعدم إيلائها السكن الاجتماعي ما يستحقه من عناية في منصفاتها.

ولكن لا يهين السكن غير اللائق والتعمير العشوائي منصفاتنا التنموية، وبغية رفع التحدي الكبير للقضاء عليه، فإننا نهيئ لحكومتنا أن تنكب على إعطاء الإصدار التشريعي والتنظيمي لمشروع برنامج وصفي مضبوط، يستهدف القضاء على السكن غير اللائق الموجود.

كما ينبغي أن يضع هذا المشروع القواعد الزجرية، الكفيلة بالحيلولة دون استمرار هذا النوع من السكن وانتشاره، معكبا بدقة مسؤوليات كل الفاعلين في هذا المجال، بما فيهم الجماعات المحلية والوكالات

الضرية ومفتشيات التعمير، ورجال السلطة الجهوية والإقليمية والمحلية، بالإضافة إلى النواصير وقصاع الإسكان والمؤسسات العمومية التابعة له، وكل الهيئات المكلفة إما بالترخيص، أو بمراقبة قانونية السكن، أو بمحاربة السكن غير اللائق، أو بالإنعاش العقاري.

ويتعين على هذا المشروع أن ينص بكل ما يقتضيه الأمر من حزم وشفافية، على ترتيب الإجراءات الصارمة، الجنائية والمدنية والمالية، على الممارسات اللاقانونية، أو على الإخلال بالمسؤولية في هذا المجال.

وبالنظر للأمانة الملقاة على عاتق الجماعات المحلية في هذا الشأن، فإنها ستكون ملزمة بأن تجعل برامج ومشاريع السكن الاجتماعي والموارد اللازمة لتمويلها، في مقدمة منصفاتها التنموية. كما ينبغي أن ينص هذا الإصدار التشريعي والتنظيمي على المسؤولية القانونية الشخصية للمنتخبين، وكذا على المسؤولية المالية للجماعة المحلية، عن كل تفانون، أو تغاض عن قول جزء من عائلتها الترابية إلى مجال للسكن غير اللائق.

ولكي تقترن المسؤولية بتوفير الموارد اللازمة للنهوض بها، وتعزيزنا للإمكانات المالية المرصودة في الميزانية العامة للدولة، ومساهمات الجماعات المحلية، وللدعم الذي يوفره صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتمويل برامج السكن الاجتماعي، فإنه ينبغي الإهتمام في إيصال مصادره تمويل جديدة وقرارة وفعالة.

وإننا لواثقون بأن اعتماد منهج الشراكة، انصافا من منصفات محلية للإسكان والتعمير، موضوعة بتشاروم مع كل الأصراف المعنية، لمن شأنه التعجيل بوضع حد نهائي، لانتشار السكن غير اللائق.



كما أننا حريصون على رفع هذا التحدي الكبير، من خلال تفقدنا الميكانى المتواصل لكل أرجاء وفئات
وخصنا العزير والوقوف في عين المكان، على مدى التزام المسؤولين بكسب هذا الرهان الحيوى.

شعبى العزير،

إن تزامن الاحتفاء بعيدى العرش والشباب، وذاكرى ثورة الملا والشعب، مع عودة رعايانا الأوفياء المقيمين
بكيلب المعجر، لإحياء صلة الرحم بكوهم وبوهم، ليعكس مكار بهجة مضاعفة بالنسبة لنا، بالنظر لما
نوليه لهذه الفئة العزيرة من شعبنا، من سابع العصف وموصول العناية، المتجسدة في اعترازاننا باستقبالهم
شخصيا عند حلولهم بأرض الوصر.

وإننا لنشيد بإقبالهم المتزايد على زيارة وخصهم التي شملت، علاوة على الجيل الأول، الجيلين الثانى والثالث،
بمىث ارتفع عدد الوافدين هذه السنة بنسبة تفوق عشرة بالمائة مقارنة مع السنة الفارضة، منوهين بما يرمز
إليه هذا الإقبال الكبير، من تعلق بوهمهم، ومن ثقة في حاضرهم ومستقبلهم.

وحرصا من جلالتنا، على توجيه هذا التجاوب الوجدانى، فقد عملنا على وضع سياسة جديدة شمولية
ومتناسقة، كفيلة بالاستجابة لما تشهدله جاليتنا بالخارج من قولات، وما تصبو إليه من تصلعات،
وبالتأهيل الشامل للأجهزة والمؤسسات والجمعيات المعنية بشؤونها، بكيفية تمكن من كسب الرهانات
الحيوية، التي تمثلها الهجرة بالنسبة لتنمية المغرب، وقدميته وإشعاعه الخارجى.

وتستهدف هذه السياسة الجديدة، على المستوى الدبلوماسى، تقريب البعثات الدبلوماسية والقنصلية من
أماكن تواجد المهاجرين، قصد المزيد من الحرص على خدمتهم والدفاع عن حقوقهم وحسن كرامتهم،
وحل ما يعترضهم من مشاكل في بلدان الإقامة، واستثمار بوز نخب جديدة دينامكية، في المجالات
السياسية، والعلمية والتكنولوجية، والثقافية والرياضية، من أجل خدمة قضايا بلدهم.

أما على المستوى الاقتصادى، فيتعين إجمال آليات جديدة لتشجيع توظيف التحويلات المالية المتزايدة
الارتفاع، ولله الحمد، في الاستثمار المنتج والتنمية الوصنية. وفي الجانب الثقافى، ينبغي تعزيز تلقين الثقافة
المغربية بكل مكوناتها، والعلاص على الهوية الإسلامية الوصنية، ومن سياسة إعلامية وتواصلية خلاقة
وحديثة.



وفي ما يخص التناسق والتكامل اللذين نحرص عليهما أن يصبعا عمل المؤسسات المعنية بقضايا المغاربة المهاجرين، فقد أصدرنا توجيهاتنا السامية، قصد إعلاء النضج في هياكل ومهام، وصرق تسيير مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، كي تجعل في صليحة أعمالها، المساعدة على التسوية السريعة للمنازعات الإدارية والقضائية، التي تهم أفراد جاليتنا، ومساعدتهم القانونية على صون حقوقهم وحماية ممتلكاتهم، والتنسيق في علاء مع السلطات العمومية، الوصنية والصلحية لإمضاءهم بالإرشادات والتوجيهات، الكفيلة بجمعهم، يتجنبون ما يحدث لهم من مشاكل، وما يصدر عنهم من شكايات، يمكنهم تفاديها، بحسن استعمالهم للخدمات والإرشادات المقدمة لهم.

كما أن على هذه المؤسسة أن تسهر كذلك، على تعزيز الإشعاع الثقافي الوصني بكبار العجرة، وتعميق التشاور والتشارك مع جمعيات المهاجرين، ذات التمثيلية والمشروعية والمصادقية، فاسين بذلك العمل لما نبتغيه من ضمان مشاركتهم على أعلى مستوى، في المؤسسات الوصنية، موفرين أحسن الظروف لحوام ارتياصهم بوكنتهم.

ومن منصلق الفعالية التي أبانت عنها مؤسسة محمد الخامس في مجال العمل التضامني، فقد سهرنا على تكفلها بالجانب الإنساني والاجتماعي، في عملية العبور والاستقبال والعودة.

شعبي العزيز،

إنما كان من حقنا أن نعتز بما لشبابنا من صاقات وعزائم وأعدة، في استكمال بناء المغرب الديموقراطي العداثي، فإن من واجبنا أن نتذكر بإجلال وإكبار، أبصال المقلومة الأبرار، والصلهاة المخلصين، رواء هذا البناء، وفي مقدمتهم جدنا ووالدنا المنعمان، صاحبها الجلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، وأن نأخذ العبرة من تاريخنا الوصني، مستشعرين كل معجزاته وإيجابياته، مقبلين على صنع المستقبل، بكل ثقة وأمل وحماس.

والله سبحانه وتعالى نسأل، أن يوالي على وكننا العزيز، نعمة الانتعالم بين العرش والشعب، لتصل مصر قوتنا ووحدةنا، وإنجاز المزيد من المكاسب، في مجال تحقيق أكمل صور العزة والكرامة لكل فئات شعبنا العزيز، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".